◀ بعد تضخّم الفواتير، الستاغ تردّ :

تسهيلات في الدفع وهذه حقيقة ارتفاع الفواتير

تلقت «الاعلان» بعد الثورة كثيرا من التساؤلات من قبل المواطنين حول موضوع إرتفاع أسعار الاداءات الموجودة في فواتير الكهرباء والغاز كما تساءل البعض الاخر عن سبب دفع معلوم الاذاعة والتلفزة وهم لا يملكون هذه الاجهزة الى جانب سبب عدم التخلي عن الفواتير التقديرية مثلما كان الحال سابقا هذا علاوة على تساؤل بعض المواطنين عن سبب غلاء سعر الكيلواط وتضخم فاتورة الكهرباء.

وحول هذا الموضوع إلتقينا السيد الهادي الرزقي مدير إدارة عملية التوزيع الجهوية بـ«الستاغ» الذي أفادنا في بداية حديثه «إنّ كلّ الاداءات الموجودة في فاتورة الكهرباء لا تتمتّع بها «الستاغ» حيث أن معلوم الإذاعة والتلفزة يعود الى المؤسسة الراجعة إليها بالنظر حسب قانون المالية لسنة 1998 وتجدر الإشارة أن هذا المعلوم يرتفع حسب نسبة الإستهلاك لكنّه لا يتجاوز 3500مليما شهريا كأقصى تقدير (سقف جملي) في حين تتمتّع البلدية بمعلوم إضافي يتمثل في ثلاث مليمات على كل كيلواط وحتى معلوم الاستهلاك المنزلي للكهرباء والذي يقدّر بـ12٪ ومعلوم الغاز الطبيعي والذي يقدّر بـ18٪ فيعودان لفائدة الدولة. مع العلم أن هذه المعطيات موجودة خلف الفاتورة امّا بالنسبة لمعلوم التذكير فحتى هذا المعلوم لا تتمتّع به «الستاغ» بأكمله لفادتها.

أداءات قانونية

وعن سبب إدراج معلوم الكهرباء والغاز بالنسبة لبعض المواطنين الذين لا يملكون هذه الاجهزة في منازلهم يجيبنا السيد الهادي بقوله «إنّ المشرّع هو من وضع هذا القانون باعتبار أنّ قلة قليلة لا تملك مثل هذه التجهيزات وفي كلّ الاحوال إن كلّ الفواتير ذات استهلاك أدنى (25 كيلواط في الشهر) معفاة من هذا الاداء مثل بعض المنشآت (الجوامع...) امّا بخصوص موضوع المواطن الذي سبق وأن نشرنا مطلبه الموجه الى «الستاغ» باسترجاع جزء من هذه المعاليم بعدما إطلع على فاتورة كهرباء حياة بن علي والتي لا يتجاوز إستهلاكها دينار واحد وذلك بسبب عدم إستغلالها لذلك المسكن وهو ما ينطبق عليه من منطلق الوضعية وليس من منطلق قيمة الاستهلاك التي تراوحت على مدى سنتين بين 6100 و6200 مليم وفي هذا الإطار يجيب محدثنا «نحن نستند لقانون أداءات (200مليم /KVA/ شهريا) من خلاله نضبط قيمة الاداءات في كل فاتورة وذلك يختلف حسب قدرة العدّاد وحالة هذه المواطن وقيمة الاداء (6.200م) تتماشى مع العدّاد ذو قدرة 13KV1 وإذا قمنا بعملية حسابية نجد (200مليم 2x13KVAx (شهرين) = 5200مليم + (13٪)TVA. (=6.200مليم) في حين إذا قمنا بعملية حسابية بالنسبة للعدّاد ذو قدرة2KVA نجد (200مليم

أداءات لفائدة الدولة

2x2KVAx(شهرين) = TVA 800 = 1000 x مليم وهي الوضعية التي تنطبق على فاتورة حياة بن علي.

تسهيلات في الدفع

ويضيف السيد الهادي الرزقي أن معلوم التذكير لا يتّم إدراجه في الفاتورة إلا في صورة تجاوز الحريف للمدّة المحدّدة لخلاص الفاتورة بعد تجاوز أسبوع من ذلك التاريخ وهي المدّة الاضافية قبل إصدار إعلام عدم الخلاص والذي يصدر بصفة آلية عن طريق المنظومة المعلوماتية وفي هذه الحالة يتّم إدراج معلوم التذكير في الفاتورة التالية سواء كانت إستهلاكية أم تقديرية هذا مع ضرورة التأكيد على أن المعلوم لا يمكن إدراجه في الفواتير المستخلصة في مواعيدها». وفي سياق آخر يشير مصدرنا أن جميع الفواتير التي سيتّم إستخلاصها في شهر افريل ستعفى من معلوم التذكير (2000مليم) ومعاليم التنقل لإستخلاص الفاتورة (6000مليم و15000مليم) مع التأكيد على تمتيع المواطنين عند الضرورة بتسهيل في الدفع نفس الشيء تقريبا سيتّم إعتماده في القطاع السياحي مراعاة للظرف الحالي الذي يشهد تراجعا واضحا على مستوى هذا القطاع.

الفاتورة التقديرية لصالح المواطن

ويبقى موضوع الفاتورة التقديرية موضوع العديد من التساؤلات من قبل المواطنين وحول هذه النقطة يؤكد السيد فيصل القروي رئيس دائرة التصرّف في شؤون الحرفاء أن الفاتورة التقديرية تم إدراجها منذ سنة 1986 لمصلحة المواطن بمعنى أنه إذا عدنا الى إدراج الفاتورة الاستهلاكية فقط مثلما كان الحال سترتفع قيمة الفاتورة حيث عوض أن يرفع عون «الستاغ» العدّاد ثلاث مرّات في السنة يصبح يرفعه 6 مرّات الى جانب 6 مرّات لتوزيع الفواتير الشيء الذي من شأنه

السيد فيصل القروي

أن يزيد من مصاريف تنقّل أعوان الستاغ الذي ينجر عنه إثقال كاهل الكيلواط بنسبة 25٪ وبالعكس في البلدان الاوروبية لا يرفعون العدّاد في السنة أكثر من مرتين في حين لا ترفع أمريكا العداد أكثر من مرة واحدة في السنة.

تحقيق التوازن

وأخيرا يتطرّق السيد فيصل القروي الى موضوع غلاء أسعار الكيلواط ويقول «إنّ معدل كلفة الكيلواط لسنة 2010 قدّر بـ180مليم/كيلواط في الساعة في حين بلغ معدل ثمن الكيلواط 125.3 مليم/كيلواط في الساعة وهو ما يجعل من الخسائر بمعدل 54.7مليم كيلواط في الساعة وفي هذا السياق يضيف محدثنا أن رقم المعاملات قدّر بـ2300مليارا سنة 2010 في حين اشترينا محروقات بقيمة 2500مليارا وهو ما إضطرّ الستاغ الى الحصول على دعم من الدولة بقيمة 1100 مليارا لتحقيق التوازن خاصة وأنه منذ شهر جانفي تقلّصت المبالغ المستخلصة من الحرفاء بنسبة 30٪ مخابن ارتفاع أسعار المحروقات بنسبة 40٪ وتجاه هذه الوضعية تدعو الشركة التونسية للكهرباء والغاز الى ضرورة الخلاص خاصة وأنها أعفت جميع حرفائها من بعض المعاليم طيلة شهر افريل هذا دون أن ننسى أن بعض الاشخاص الذين استحوذوا على مساكن ومحلات لم يقوموا بخلاص الفواتير وساهموا بشكل أو بآخر في خسائر للشركة.

هدى هواشي

تقلّص مبالغ مستخلصة من الحرفاء مقابل ارتفاع أسعار المحروقات

الستاغ تطالب التجمع بدفع أكثر من 4 مليارات

تمكن المنظومة المعلوماتية المعتمدة من قبل «الستاغ» من متابعة حينية لفوترة مبالغ الاستهلاك وعمليات التذكير بالدفع و الاستخلاص المسجلة وإصدار الأوامر بقطع الكهرباء في صورة عدم الخلاص

لكن رغم تطور هذه المنظومة المعلوماتية للتصرف في شؤون الحرفاء تمكنت بعض الإطراف من التطاول على هذه المنظومات وتجاوز كل الإجراءات المتبعة والامتناع عن خلاص فواتير الكهرباء والمتخلدة بذمتهم على غرار التجمع الدستوري الديمقراطي الذي فاقت ديونه المتخلدة بذمته لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز حسب ما أفادنا به السيد الهادي الرزقي مدير ادارة التوزيع الجوية بـ«الستاغ» 4مليارات هذا الى جانب ما تخلد بذمّة سفيان بن علي ابن اخ الرئيس المخلوع الذي استغل نفوذه للتهرب من تسديد ديونه (143ألف دينار) رغم كل المساعي التي قامت بها الشركة ونفس الشيء تقريبا ما قامت به نعيمة بن علي التي غالبا ما يتم تسوية فواتيرها بصفة متأخرة وبعد عديد الاتصالات من أعوان الشركة وقد قدرت المبالغ المتخلدة بذمتها بـ41ألف دينار وفي كل الحالات هذه الديون تعتبر قليلة وغير مؤثرة بصفة واضحة على الوضعية المالية «للستاغ» مثل ماهوالحال بالنسبة للديون المتخلدة بذمة التجمع الدستوري الديمقراطي .وفي هذا السياق يؤكد مصدرنا أنه تم توكيل مصفي بالشركة لحصر كافة الديون والقانون سيأخذ مجراه .

الإعلان 5 أفريل 2011
صفحة 4